من قوله والا فلا يفيد الا التقوي الحكم

قوله واستثنى السكاكي المنكر بجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول
بالابدال من الضمير يعني يقدر ان اصل رجل جاءني جاءني رجل على ان رجل ليس
فاعلا بل هو بدل من الضمير في جاءني كما ذكر في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي
التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه موخرا في الاصل
على انه فاعل معنى ولولا انه مخصص لما صح وقوعه مبتدا بخلاف المعرف فانه يجوز
وقوعه مبتدا من غير اعتبار التخصيص فلزم ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر
دون المعرف فان قيل فيلزم ابراز الضمير في مثل جاءني رجلان او جاءني رجال
والاستعمال بخلافه قلنا ليس مراده ان المرفوع في قولنا جاءني رجل بدل
لا فاعل فانه مما لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل بل المراد ان في مثل قولنا رجل
جاءني يقدر الاصل جاءني رجل فليتأمل ثم قال السكاكي وشرطه اي شرط
جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من
التخصيص مانع كقوله رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة
او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص
اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا

وجه التأمل اشارة الى ان الجواب من قبيل الاسمي ولا يغني من جوع من حيث الظاهر

واما على التقدير

واما على تقدير الثاني يعني تخصيص الواحد فلنبوه عن مظان استعماله اي لنبو تخصيص
الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لانه لا يقصد به ان المهر شر لا شران وهذا ظ
واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي
وجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقولنا بالمانع من التخصيص تفظيع شان الشر
بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل فيكون المعنى شر عظيم فظيع اهر ذا ناب
لا شر حقير فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يكون من تخصيص الجنس او الواحد
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا
والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي
تحكم وكذا تجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم لان امتناع تقديم الفاعل
انما هو عند كونه فاعلا والا فلا امتناع في ان يقال نحو زيد قام انه كان في الاصل
قام زيد فقدم وجعل مبتدا كما يقال في جرد قطيفة ان جردا كان في الاصل
صفة فقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع حال كونه تابعا مما اجمع عليه
النحاة الا في العطف في ضرورة الشعر فمنع هذا مكابرة والقول بان حالة التقديم
الفاعل ليجعل مبتدا يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو خلاف الظاهر [illegible] ان هذا اعتبار [illegible] لانه

اي امر فظيع اي شديد جاوز المقدار

Copyright © King Saud University